منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)
ORGANIZATION OF ARAB PETROLEUM EXPORTING COUNTRIES (OAPEC)

THE OXFORD INSTITUTE FOR ENERGY STUDIES
A RECOGNIZED INDEPENDENT CENTRE OF THE UNIVERSITY OF OXFORD

UNIVERSITY OF OXFORD

قرار التحكيم في قضية «يونيبر-غازبروم»: هل يُسدل الستار النهائي على عقود توريد الغاز الروسي طويلة الأجل المتبقية إلى أوروبا؟

The Uniper-Gazprom Arbitration Ruling: Is the final curtain coming down on remaining long-term Russian gas supply contracts to Europe?

الورقة من اعداد:

الأستاذ/ جوناثان ستيرن،
زميل أبحاث مُتميّز، OIES

الدكتورة/ كاتيا يافيمافا،
زميلة أبحاث أولى، OIES

السيدة/ أغنيشكا أسون،
زميلة أبحاث زائرة أقدم، OIES

الترجمة والتلخيص:

الدكتور/ سفيان أوجيدة،
باحث اقتصادي أول، OAPEC

ملخص

منذ الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير 2022، توترت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا في قطاع الغاز. طلبت روسيا من المشترين من الدول «غير الصديقة» بدفع ثمن الغاز بالروبل اعتبارًا من أبريل 2022، مما أدى إلى رفع دعاوى تحكيم ضد شركة غازبروم. وفي نوفمبر 2022، حكمت محكمة التحكيم لصالح شركة غازبروم في التحكيم في قضية «غاسوم» بسبب «القوة القاهرة» (force majeure).

في يونيو 2022، بدأت الموجة الثانية من إجراءات التحكيم التي تشمل الشركات «يونيبر» (Uniper) و «آر دبليو إي» (RWE) الألمانيتين، وشركة «إنجي» (Engie) الفرنسية، وشركة «إيني» (ENI) الإيطالية، وشركة "سي إي زد" (CEZ) التشيكية فيما يتعلق بتخفيض إمدادات الغاز عبر خط نورد ستريم. أدى قرار التحكيم الأخير في قضية «يونيبر-غازبروم» إلى إنهاء عقود توريد الغاز طويلة الأجل ويمكن أن يكون له عواقب وخيمة على أسواق الغاز الأوروبية.

وقد يؤدي القرار إلى زيادة الثقة في موردي الغاز الطبيعي المسال حيث قد تبحث دول الاتحاد الأوروبي عن مصادر بديلة للغاز وسط العقوبات المفروضة على الغاز الطبيعي المسال الروسي. على الرغم من أن القرار لم يتم الإعلان عنه بعد، إلا أن هذا التعليق يستند إلى المعلومات المتاحة للجمهور.

تشرح هذه الورقة البحثية الجديدة لمعهد أكسفورد لدراسات الطاقة (OIES) حكم هيئة التحكيم بين «يونيبر-غازبروم»، الصادر في 7 يونيو 2024، والذي أنهى عقود توريد الغاز طويلة الأجل بين الطرفين، وتستكشف أيضًا تأثيراته المحتملة على الأطراف وعلى أسواق الغاز الأوروبية.

المقال صدر في الموقع الإلكتروني لمعهد أكسفورد لدراسات الطاقة وقد تم ترجمته إلى اللغة العربية بإذن من المعهد

تشمل هذه الورقة على الأقسام التالية:

1. النقاط الرئيسية
2. مقدمة
3. قضية التحكيم: «يونيبر جلوبال كومموديتيز وميثا ميثانهاندل ضد «غازبروم إكسبورت»، قضية رقم 2023-02
4. قرار هيئة التحكيم الصادر بتاريخ 7 يونيو 2024 والخطوات التالية
5. هل سيؤدي قرار التحكيم بين «يونيبر-غازبروم» إلى إسدال الستار على عقود توريد الغاز الروسية طويلة الأجل المتبقية إلى أوروبا؟
6. العواقب المترتبة على عمليات التحكيم والموردين الآخرين في الأسواق الأوروبية

1. النقاط الرئيسية

يمكن تلخيص هذه الورقة البحثية الجديدة لمعهد أكسفورد لدراسات الطاقة (OIES) في ثلاث نقاط رئيسية، وهي:

- يشرح هذا التعليق الخلفية الوقائعية للحكم الذي أصدرته هيئة التحكيم بين شركتي «يونيبر» (Uniper) و«غازبروم» (Gazprom) في شهر يونيو 2024، والذي أنهى عقود توريد الغاز الطويلة الأجل (Long-Term Supply Contracts) بين الطرفين، وتأثيراته المحتملة على أسواق الغاز الأوروبية.
- وفقًا لشركة «يونيبر»، منحت هيئة التحكيم للشركة الحق في إنهاء عقود توريد الغاز طويلة الأجل مع شركة «غازبروم إكسبورت» (Gazprom Export)؛ وأكثر من 13 مليار يورو كتعويضات عن كميات الغاز التي لم توفرها شركة «غازبروم إكسبورت» منذ منتصف عام 2022.
- إن احتمال اتخاذ قرارات تحكيمية مماثلة لإنهاء العقود الروسية طويلة الأجل المتبقية من شأنه أن يمنح الموردين الآخرين – وخاصة موردي الغاز الطبيعي المُسال – مزيدًا من الثقة في أن دول الاتحاد الأوروبي سوف تحتاج إلى وارداتها من الغاز لفترة أطول من الزمن. وستضيف أوستعزز العقوبات الأوروبية المفروضة على إمدادات الغاز الطبيعي المُسال الروسي وإعادة شحنه من هذه الثقة.

2. مقدمة

شهدت علاقات الغاز بين الاتحاد الأوروبي وروسيا توترًا غير مسبوق في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا في 24 فبراير 2022. في مارس 2022، وقّع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، مرسومًا يطالب المشترين من «غير الصديقة» أو «الدول المعادية» (بما في ذلك جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) بدفع ثمن شحنات/إمدادات الغاز الروسي المسلمة إليهم بعد تاريخ 1 أبريل 2022 بالروبل (بدلا من اليورو أو الدولار)، باستخدام آلية دفع خاصة. وقد تم تفسير هذا الإجراء على نطاق واسع على أنه محاولة للضغط على مشتري الغاز الأوروبيين.

ومع ذلك، فإن اعتماد هذا الإجراء سمح لروسيا بحماية مدفوعات الغاز المستقبلية من التجميد أو المصادرة من قبل السلطات الأوروبية، حيث أن الآلية الجديدة، على عكس آلية الدفع الحالية، لم تكن خاضعة للعقوبات. قرر العديد من المشترين الأوروبيين، بما في ذلك شركة «غاسوم» (Gasum) الفنلندية و «بي جي إن جي» (PGNiG) البولندية (الآن أورلين، Orlen)، إطلاق إجراءات تحكيم ضد شركة «غازبروم إكسبورت» (Gazprom Export)، وهي شركة فرعية تابعة 100 % لشركة Gaz-prom. انتهت أولى عمليات التحكيم هذه في نوفمبر 2022، عندما أصدرت محكمة قرارًا في تحكيم «غاسوم» الفنلندية، يفيد بموجبه بأن شركة غازبروم لها حق قطع الإمدادات بسبب القوة القاهرة. القضايا الأخرى المتعلقة بآلية الدفع بالروبل لم يبت بعد فيها وهي لا زالت جارية.

في منتصف يونيو 2022، عندما بدأت إمدادات الغاز الروسية عبر «نورد ستريم» في الانخفاض وتوقفت تمامًا بحلول نهاية أغسطس، قرر المزيد من المشترين الأوروبيين بدء إجراءات ضد شركة «غازبروم إكسبورت»، مما أطلق العنان لموجة ثانية من التحكيم، هذه المرة فيما يتعلق بانخفاض عمليات التسليم عبر «نورد ستريم». ومن بين هؤلاء المطالبين شركتي «يونيبر» (Uniper) و «آر دبليو إي» (RWE) الألمانيتين، وشركة «إنجي» (Engie) الفرنسية، وشركة «إيني» (ENI) الإيطالية، وشركة "سي إي زد" (CEZ) التشيكية. في أحدث تطور لتحكيم الموجة الثانية، أصدرت المحكمة حكمها في 7 يونيو 2024 في التحكيم الذي رفعته شركة «يونيبر» بشأن كميات الغاز التي تعاقدت عليها بموجب عقود التوريد طويلة الأجل (Long-Term Supply Contracts) مع شركة «غازبروم إكسبورت» ولكن لم يتم تسليمها أيضًا، بالكامل أو على الإطلاق، منذ يونيو 2022. ولا تزال هناك قضايا أخرى تتعلق بانخفاض التسليم عبر «نورد ستريم» لم يُبت فيها بعد.

يشرح هذا التعليق الخلفية الوقائعية لحكم هيئة التحكيم «يونيبر-غازبروم»، الصادر في يونيو 2024، الذي أنهى العقود طويلة الأجل بين الطرفين، وآثاره «المحتملة» في سياق أوسع، على أسواق الغاز الأوروبية. ومن المحتمل أن تكون العواقب ذات أهمية هائلة لمستقبل أسواق الغاز في الاتحاد الأوروبي والتي نعتقد أن معظم التعليقات لم تتطرق إليها حتى الآن. إن احتمال صدور قرارات تحكيمية مماثلة لإنهاء ما تبقى من العقود الروسية طويلة الأجل سيمنح الموردين الآخرين – لا سيما موردي الغاز الطبيعي المسال – ثقة أكبر في أن دول الاتحاد الأوروبي ستحتاج إلى وارداتها من الغاز لفترة أطول من الزمن. وستعزز العقوبات الأوروبية المفروضة على إمدادات الغاز الطبيعي المسال الروسي وإعادة شحنه (والتي سيقوم بتناولها الباحثين في منشور قادم) على زيادة هذه الثقة.

للإشارة، خلال نشر هذا التعليق، أشار الباحثين بأنه لم يتم نشر حكم المحكمة ولم يتمكنوا من الوصول إليه. وبالتالي فإن هذا التعليق يستند على فهمهم للحكم وآثاره على أساس المصادر المتاحة للجمهور.

3. قضية التحكيم: «يونيبر جلوبال كومموديتيز وميثا ميثانهاندل ضد «غازبروم إكسبورت»، قضية رقم 2023-02

في نوفمبر 2022، أعلنت شركة «يونيبر» أنها بدأت تحكيمًا في ستوكهولم ضد شركة غازبروم « تطالب فيها بالتعويضات التي تكبدتها الشركة فيما يتعلق بكميات الغاز التي لم تسلمها شركة GPE منذ يونيو [2022]» أو لسنوات عديدة، كانت ألمانيا تستورد جميع احتياجاتها من الغاز الروسي – بما في ذلك الكميات التي تعاقدت عليها شركة «يونيبر» – عبر خطوط أنابيب نورد ستريم البحرية.

في 14 يونيو 2022، أعلنت شركة غازبروم أنها ستخفض التدفق على نورد ستريم من 167 مليون متر مكعب/يوم إلى 100 مليون متر مكعب/يوم ومرة أخرى في 16 يونيو إلى 67 مليون متر مكعب/يوم. وبررت إجراءاتها بمشاكل فنية في محطة بورتوفايا (Portovaya) – وهي محطة ضغط عملاقة تزود خطوط أنابيب نورد ستريم بالغاز – وألقت باللوم في العقوبات الغربية في توقف دورة صيانة وإصلاح التوربينات في محطة الضغط. إلا أن الأوروبيين اعتبروا هذا التخفيض محاولة للضغط السياسي على الاتحاد الأوروبي، كرد فعل على العقوبات المفروضة على روسيا في أعقاب غزوها لأوكرانيا في 24 فبراير 2022.

أدى انخفاض التدفقات على تيار الشمال إلى انخفاض عمليات التسليم إلى ألمانيا والعديد من الدول الأوروبية الأخرى، بما في ذلك إيطاليا والنمسا وسلوفاكيا وفرنسا. كانت «يونيبر» واحدة من أوائل الشركات التي أبلغت عن عمليات تسليم أقل من الأحجام المرشحة، إلى جانب «آر دبليو إي» (RWE) الألمانية و«إيني» (Eni) الإيطالية و«أو إم في» (OMV) النمساوية وشركة «صناعة الغاز السلوفاكية» المعروفة باختصار (SPP) السلوفاكية. وفي الوقت نفسه، ظلت العقود طويلة الأجل التي تقوم عليها هذه الإمدادات سارية المفعول، على الرغم من أن عمليات التسليم كانت أقل من الأحجام/الكميات المتعاقد عليها منذ منتصف يونيو 2022، ووفقًا لشركة «يونيبر»، لم يتم تسليم أي غاز على الإطلاق اعتبارًا من نهاية أغسطس 2022.

وفي 14 يوليو 2022، أرسلت شركة «غازبروم إكسبورت» خطابًا إلى المشترين الأوروبيين – بما في ذلك يونيبر – تعلن فيه حالة «القوة القاهرة» (force majeure) فيما يتعلق بالإمدادات عبر نورد ستريم، بأثر رجعي إلى 14 يونيو – وهو التاريخ الذي تم فيه تخفيض الإمدادات عبر خطوط الأنابيب لأول مرة - مشيرة بأنها لا تستطيع ضمان إمدادات الغاز بسبب الظروف «الاستثنائية». في البداية ادعت أن هذا يرجع إلى أعمال الصيانة في محطة الضغط «بورتوفايا» حيث توقفت التوربينات ودورة الإصلاح بسبب العقوبات المذكورة أعلاه. ولكن الانفجارات اللاحقة التي وقعت تحت سطح البحر في أنظمة خطوط أنابيب نورد ستريم (ونورد ستريم 2) في سبتمبر 2022 تسببت في إتلاف ثلاثة من أصل أربعة خطوط أنابيب، مما جعلها غير قابلة للاستخدام لنقل الغاز في المستقبل المنظور. سيستغرق إصلاح الأضرار الجسيمة شهورًا (وربما سنوات) ولا يمكن أن يبدأ ذلك إلا بعد انتهاء التحقيقات السويدية والدنماركية والألمانية.

ما نفهمه (أي أصحاب هذه الورقة – الباحثين في Oxford) هو أن التصليحات كانت ستتعرض في أي حال من الأحوال لعرقلة شديدة بسبب نظام العقوبات الغربية. وبالتالي، فقد أدت الانفجارات بشكل فعال إلى استبعاد احتمال عودة الغاز الروسي عبر خطوط الأنابيب إلى أوروبا على أي نطاق كبير لفترة غير محددة. وقد تفاقم ذلك بسبب التوقعات غير المؤكدة لعبور الغاز الروسي عبر أوكرانيا بمجرد انتهاء العقد الحالي في نهاية عام 2024 وانهيار العلاقة التعاقدية التي يقوم عليها النقل عبر بولندا، وكل ذلك له عواقب وخيمة على العقود طويلة الأجل المتبقية مع المشترين الأوروبيين. وبإعلانها القوة القاهرة، سعت «غازبروم» إلى حماية نفسها من مطالبات المشترين بعدم عدم تنفيذ ومطالباتهم بالتعويضات. تشير القوة القاهرة، بشكل عام، إلى الظروف الخارجية غير المتوقعة التي تعوق الأداء بموجب العقد. تحتوي اتفاقيات توريد الغاز بشكل روتيني على بنود «القوة القاهرة» وغالبًا ما تقدم أمثلة توضيحية لأحداث القوة القاهرة. وتشمل هذه الأمثلة الظروف المتعلقة بالأضرار التي لحقت بمرافق البنية التحتية للغاز المستخدمة في تقديم الخدمة المتعاقد عليها، وبشكل عام، عدم توفر المنشآت أو المواد.

في نوفمبر 2022، رفضت «يونيبر» رسميًا ادعاء «القوة القاهرة» باعتبارها «غير مبررة» وقدمت طلبًا للتحكيم. وفي بيان أرسل إلى الصحافة، أشارت غازبروم إلى أنها تعتزم الدفاع عن نفسها «ضمن الإطار القانوني» لأنها «لم تعترف بأي انتهاك للعقد أو بمشروعية طلبات التي قدمتها يونيبر بالتعويض عن الأضرار». ومع ذلك، فمن غير المعروف ما إذا كانت شركة غازبروم قد قامت بأي دور نشط في التحكيم (بما في ذلك ما إذا كانت قد عينت مستشار قانوني خارجي أو قدمت أي مذكرات أو حضرت أي جلسات استماع في هذه القضية).

إن السجل العام لإجراءات التحكيم محدود، وهو أمر لا يثير الدهشة بالنظر إلى أن معظم إجراءات التحكيم التجاري الدولي هي إجراءات خاصة وسرية. وأوضح بيان شركة يونيبر أن مقر التحكيم هو ستوكهولم. وتوضح قواعد البيانات العامة أيضًا ما يلي: الهويات المؤسسية للأطراف، حيث كانت شركتان تابعتان لشركة يونيبر غلوبال كومموديتيز إس إي وميثا - ميثاندل جي إم بي إتش) بصفتهما المدعيان وشركة فرعية تابعة لشركة غازبروم (غازبروم إكسبورت) بصفتها المدَّعَى عليها؛ والقانون المنطبق على حيثيات النزاع (القانون السويسري)؛ وأن القضية كانت تحكيمًا مخصصًا (غير مؤسسيًا)، حيث تعمل محكمة التحكيم الدائمة (Permanent Court of Arbitration - PCA) في لاهاي (the Hague) كسلطة تعيين في هذه القضية. ويُظهر السجل العام للقضية أيضًا أن المحكّم الأول تم تعيينه من قبل المدعي ولكن تم تعيين المحكّم الثاني من قبل محكمة التحكيم الدائمة (وليس من قبل شركة غازبروم للتصدير بصفتها المدعى عليها)، وهو مؤشر قوي على أن شركة «غازبروم» لم تشارك في التحكيم، ولا حتى في المرحلة الأولية والمهمة للغاية من عملية التحكيم، عندما تتاح لكلا الطرفين الفرصة لتعيين محكميهما.

وفي مارس 2024، حصلت شركة «غازبروم» على أمر قضائي ضد التحكيم في محكمة التحكيم الروسية في سان بطرسبرج ومنطقة لينينغراد. وعلى وجه التحديد، قضت المحكمة الروسية بتغريم شركة «يونيبر» مبلغ 14.3 مليار يورو إذا استمرت في التحكيم الدولي. لم تكن هذه حالة منعزلة لأن شركة «غازبروم» فازت بأوامر قضائية مماثلة في المحكمة الروسية نفسها ضد شركات أوروبية أخرى، بما في ذلك شركتا OMV النمساوية للتسويق والتجارة (OMV Marketing & Trading) و OMV النمساوية للاستكشاف والإنتاج (OMV Exploration and Production)، وشركة Net4Gas التشيكية، وشركة

Engie الفرنسية، وشركة Gasunie الهولندية، ومنعتهم جميعًا من القيام بإجراءات التحكيم الأجنبي وفرضت عليهم جميعًا غرامات باهظة بسبب قيامهم بذلك. وكان أحد الأسباب التي ذكرتها أو استشهدت بها شركة غازبروم إكسبورت لمثل هذه الأوامر القضائية المناهضة للتحكيم هو عدم تمكنها من الحصول على التمثيل القانوني اللازم وجلسات استماع عادلة في الخارج، بسبب العقوبات الغربية.

4. قرار هيئة التحكيم الصادر بتاريخ 7 يونيو 2024 والخطوات التالية

وفقًا للبيان الصادر عن شركة «يونيبر» بتاريخ 12 يونيو 2024، منحت المحكمة لشركة «يونيبر» ما يلي:

- الحق في إنهاء عقود توريد الغاز طويلة الأجل المبرمة مع شركة «غازبروم إكسبورت»؛
- مبلغًا يزيد عن 13 مليار يورو كتعويضات عن كميات/أحجام الغاز التي لم توردها/توفرها شركة «غازبروم إكسبورت» منذ منتصف عام 2022.

وهكذا منحت المحكمة شركة «يونيبر» مزيجًا من نوعين من الإنصاف، والتي، كما نسلط الضوء أدناه، لها تأثير أوسع على إمدادات الغاز الروسي على المدى الطويل إلى أوروبا.

1.4. إنهاء العقد

يعتبر إنهاء العقد قبل انتهاء صلاحيته ما يصطلح عليه بـ «خيارًا نوويًا» (من الناحية الاقتصادية) في أي علاقة توريد غاز طويلة الأجل. أما الظروف التي يمكن فيها إنهاء العقد من قبل أحد الطرفين (بدلاً من الاتفاق المتبادل)، فهي، محدودة من الناحية العملية. بشكل عام، تميل العقود طويلة الأجل إلى تقديم قوائم مغلقة لأحداث إنهاء محددة بدقة، بما في ذلك حالات الخرق المادي للعقد. ومع ذلك، يمكن أن تصبح العقود غير قابلة للاستمرار بالنسبة للمشتري أو البائع في مرحلة ما. وبناءً على ذلك، تسمح معظم عقود توريد الغاز طويلة الأجل صراحةً للطرف المتأثر بإنهاء العلاقة التعاقدية في ظروف محددة مسبقًا.

يشير بيان يونيبر إلى قرار المحكمة الصادر بتاريخ 7 يونيو 2024 «بمنح» شركة «يونيبر» الحق في إنهاء عقود توريد الغاز طويلة الأجل مع «غازبروم». بعد ذلك بوقت قصير، في 12 يونيو 2024، اتخذت شركة «يونيبر» قرارًا بإنهاء عقود توريد الغاز طويلة الأجل هذه.

وحقيقة أن «يونيبر»، كما أكد الرئيس التنفيذي للشركة (يونيبر) في البيان الصحفي، «حصلت» على هذا الحق من المحكمة (بدلاً من «تأكيده» من قبل المحكمة) تشير أيضاً إلى أن الإنهاء ربما لم يكن ممكناً بدون قرار المحكمة.

من المفترض أن قرار المحكمة قد تم اتخاذه على أساس الفشل المطول في التسليم حيث لم يتم تسليم أي شحنات بموجب اتفاقية توريد الغاز طويلة الأجل لشركة غازبروم الى يونيبر منذ أغسطس 2022 أو من المرجح أن يتم استئنافه في المستقبل القريب.

أدى إنهاء العقود ذات الصلة إلى إعفاء شركة يونيبر من التزامها بدفع فاتورة «خذ أو ادفع» المتبقية البالغة عدة مليارات من اليورو لشركة غازبروم لمدة عقد آخر (بالنظر إلى أن العقود المعنية لم تنته حتى منتصف عام 2030). كما مكّن قرار المحكمة شركة يونيبر من إزالة 25.6 مليار متر مكعب من الغاز الروسي من محفظة إمداداتها. تتماشى إزالة هذه الأحجام/الكميات الكبيرة مع سياسة الحكومة الألمانية (المالك الحالي ليونيبر بعد تأميمها في عام 2022) للتخلص التدريجي من الغاز الروسي من ميزان الطاقة في ألمانيا، واتباع «إعلان فرساي» (Versailles Declaration) للاتحاد الأوروبي، للتخلص التدريجي من الغاز الروسي في أقرب وقت ممكن. تم تطوير هذه بشكل أكبر في خطة RePowerEU للمفوضية الأوروبية مع قائمة من الإجراءات للتخلص التدريجي من الغاز الروسي التي يجب تنفيذها بحلول عام 2027.

مع إنهاء عقود توريد الغاز طويلة الأجل لشركة يونيبر، لم يعد لديها أي أصول مرتبطة بشركة «غازبروم»، بعد أن شطبت سابقًا حصتها في نظام خطوط أنابيب «نورد ستريم 2» وكذلك في في شركتها الفرعية الروسية «يونيبرو» (Unipro). ومن

المتوقع أن يساعد التخلص من هذه الأصول في إعداد الشركة للخصخصة المخطط لها في أواخر عام 2024 أو أوائل عام 2025. بموجب شروط تصريح مساعدات الدولة من الاتحاد الأوروبي، فإن الحكومة الألمانية (التي تمتلك حاليًا حصة 99 % في Uniper) ملزمة بتخفيض حصتها إلى 25 % كحد أقصى بالإضافة إلى سهم واحد بحلول نهاية عام 2028.

2.4. الأضرار

وفقًا لشركة «يونيبر»، منحتها المحكمة «مبلغًا يزيد عن 13 مليار يورو كتعويض عن كميات الغاز التي لم توردها شركة «غازبروم إكسبورت» منذ منتصف عام 2022.

لم يتم الكشف عن منهجية التقييم التي طبقتها المحكمة ومبلغ الأضرار التي تطالب بها شركة «يونيبر»، ولكن وفقًا للبيان الصادر عن «يونيبر» في 30 نوفمبر 2022، فقد طالبت بالتعويضات المتكبدة «فيما يتعلق بكميات الغاز التي لم يتم تسليمها بواسطة «غازبروم إكسبورت» منذ يونيو [2022]»، مضيفًا أنها اضطرت إلى «شراء كميات بديلة بتكلفة أعلى» و»تحمل تكاليف الاستبدال بأكملها»، والتي بلغت في وقت بدء التحكيم «11.6 مليار يورو على الأقل» وكان من المتوقع أن «تزداد أكثر حتى نهاية عام 2024». وهذا يشير إلى أن شركة «يونيبر» طالبت بجميع تكاليف الاستبدال التي تكبدتها نتيجة فشل «غازبروم» في تسليم الغاز بموجب العقود طويلة الأجل ذات الصلة.

ووفقًا لتقرير «يونيبر» السنوي لعام 2022، فإن «التكلفة المضافة المحققة لشراء كميات بديلة من الغاز وحده بلغت حوالي 13.2 مليار يورو في السنة المالية 2022». ووفقًا للتقرير السنوي لعام 2023، قامت شركة «يونيبر» بتحوط التزامات إمدادات الغاز المرتبطة لعملائها لعامي 2023 و2024... دون أي تكلفة إضافية تراكمية. وبدلاً من ذلك، حققت انخفاضًا تراكميًا في تكاليف كميات الغاز البديل بنحو 2.3 مليار يورو في السنة المالية 2023. ونتيجة لأنشطة التحوط، لم تعد «يونيبر» تتوقع أي تكاليف إضافية لشراء كميات/أحجام بديلة من الغاز لعامي 2023 و 2024 بشكل عام. ويشكل هذا التقييم تحسنا كبيرا مقارنة بالوضع السابق. في الأشهر التسعة الأولى من عام 2022، سجلت شركة «يونيبر» خسارة صافية قدرها 40 مليار يورو (يقال إنها الأكبر في تاريخ الشركات الألمانية).

في ديسمبر 2022، بعد طلب «يونيبر» الإنقاذ وفي غضون أسابيع من بدء التحكيم، قامت الحكومة الألمانية بتأميم يونيبر، واستحوذت على حصة 99 % في الشركة، لمنع إفلاسها الوشيك. وهكذا ظلت يونيبر شركة مملوكة للدولة طوال مدة إجراءات التحكيم، على الرغم من أن وزارة المالية الألمانية أكدت أن الحكومة ليس لها أي تأثير على الإدارة التشغيلية لشركة يونيبر وأنها «ليست طرفاً أو مشاركة» في التحكيم.

3.4. الخطوات التالية: التنفيذ والتقاضي

ويبدو من غير المرجح أن تمتثل غازبروم لقرار التحكيم. وبناءً على ذلك، ستكون الخطوة التالية ليونيبر على الأرجح هي السعي للاعتراف بقرار التحكيم وتنفيذه في المحاكم الوطنية في الولايات القضائية التي توجد فيها أصول شركة غازبروم.

وكما أشار الرئيس التنفيذي لشركة «يونيبر»، «ليس من الواضح بعد ما إذا كان من المتوقع الحصول على مبالغ كبيرة». ومن الناحية الواقعية فإن احتمالات تنفيذ قرار حكم المحكمة فيما يتعلق بأصول شركة غازبروم تبدو محدودة. على الرغم من أن قابلية تنفيذ قرارات التحكيم الأجنبية يُنظر إليها عادةً على أنها الميزة الرئيسية للتحكيم الدولي، إلا أن التنفيذ يتم تسهيله من خلال إطار قانوني قوي (خاصة اتفاقية نيويورك) ونهج «المؤيد للتنفيذ» راسخ للمحاكم الوطنية.

ومن المرجح أن يكون أي إجراء تنفيذ ضد أصول شركة غازبروم تحديدًا معركة شاقة لأسباب تشمل العقوبات، وإخفاء الأصول المحتمل، وإجراءات المحكمة الموازية.

في حين يمكن لشركة «يونيبر» أن تسعى إلى تنفيذ حكم التعويضات الصادر بحقها فيما يتعلق بأصول شركة غازبروم في أوروبا، فإن الواقع العملي هو أن شركة غازبروم لا تمتلك الكثير من الأصول في أوروبا. ويرجع ذلك إلى حدٍ كبير إلى إحجام

الحكومات الأوروبية في الماضي عن السماح لشركة غازبروم بالاستحواذ على البنية التحتية للغاز الطبيعي. الأصول التي تمتلكها غازبروم في أوروبا (معظمها وليس حصريًا في ألمانيا) مثل الشركات التجارية التابعة والمشاريع المشتركة، تم تأميمها بالفعل (على سبيل المثال «غازبروم جيرمانيا» (Gazprom Germania) و«غازبروم للتسويق والتجارة»). أصول غازبروم في الولايات القضائية خارج الاتحاد الأوروبي، قد يكون من الصعب أيضًا مصادرتها ومن المرجح أن يستغرق فرض الحكم وإجراءات التنفيذ، على هذا النحو، وقتًا أطول من تلك التي تستغرقها محاكم الاتحاد الأوروبي.

من جانبها، من المرجح أن تعارض غازبروم أي إجراء تنفيذي، متذرعة بأسباب قد تبرر رفض التنفيذ من قبل محكمة وطنية. ووفقاً للمادة الخامسة من «اتفاقية نيويورك» التي تنص على ما يلي (باختصار):

1. عدم أهلية الأطراف أو بطلان اتفاق التحكيم؛
2. انتهاك الإجراءات القانونية الواجبة؛
3. الخلافات التي لا تقع ضمن شروط، أو قرارات بشأن مسائل خارجة عن نطاق، التقديم للتحكيم؛
4. التكوين غير السليم لسلطة التحكيم أو عدم احترام إجراءات التحكيم؛
5. قرار التحكيم غير ملزم بعد، أو تم إلغاؤه أو تعليقه؛
6. الخلافات التي لا يمكن تسويتها عن طريق التحكيم؛
7. انتهاك السياسة العامة.

وأسباب الرفض الواردة في المادة الخامسة من اتفاقية نيويورك شاملة ويجب تفسيرها بشكل تقييدي. قد تتذرع غازبروم بعدة أسباب ولكن موقفها فيما يتعلق بالحاجة الملحوظة إلى أوامر قضائية ضد التحكيم بسبب الافتقار إلى التمثيل القانوني يشير إلى أنها قد تعطي الأولوية للقضايا المتعلقة بالمحاكمة العادلة وعلى الأرجح تثير انتهاكات الإجراءات القانونية الواجبة والسياسة العامة (كونها فكرة غير محددة إلى حد كبير وربما موسعة) كأسباب لرفض التنفيذ.

5. هل سيؤدي قرار التحكيم بين «يونيبر-غازبروم» إلى إسدال الستار على عقود توريد الغاز الروسية طويلة الأجل المتبقية إلى أوروبا؟

مما لا شك فيه أن قرار التحكيم الصادر بين «يونيبر-غازبروم» يعد انتصارًا مهمًا لشركة يونيبر من حيث أنه حتى لو لم تحصل على التعويضات الكبيرة التي حكمت بها هيئة التحكيم، فإن إنهاء العقود يلغي التزامات القبول أو الدفع الكبيرة جدًا التي امتدت إلى ثلاثينيات القرن الماضي. من غير المعروف ما إذا كانت شركة غازبروم قد شاركت في التحكيم، ولكن هناك عدة أسباب للاعتقاد بأنها لم تشارك في التحكيم، بما في ذلك حقيقة أنها لم تعين محكمًا (انظر القسم 1 أعلاه).

والجدير بالذكر أنه، على عكس تصرفاتها التي أعقبت منح «غاسوم-غازبروم»، لم تصدر غازبروم أي بيان بعد منحها الحكم. ولا يوجد سجل عام للمستشار القانوني الذي يمثل شركة غازبروم في هذه القضية. كل هذا يعزز الافتراض بأن شركة غازبروم لم تلعب دوراً نشطًا في القضية التي رفعتها شركة «يونيبر». إن غياب المشاركة النشطة (أو البناءة) من جانب المدعى عليه يمكن أن يكون له عدد من النتائج السلبية على التحكيم، بما في ذلك، وهو الأهم، فرصة أكبر للمدعي للحصول على التعويض الكامل المطلوب من هيئة التحكيم، وهو ما يبدو أنه حدث في هذه القضية.

ومن المؤكد أن نتيجة التحكيم بين «يونيبر-غازبروم» لن تؤثر على الأطراف فحسب، بل سيكون لها تأثير أوسع. إن قرار التحكيم، وقرار يونيبر المبكر بإنهاء عقود التوريد الخاصة بها، والطريقة التي تختارها الشركة لمتابعة تعويضاتها، يمكن أن يكون لها عواقب وخيمة على أصحاب العقود الروسية طويلة الأجل، سواء أولئك الذين تم تعليق تسليماتهم أو أولئك الذين تم تسليمهم تم الحفاظ عليها (بما في ذلك النمسا وسلوفاكيا والمجر).

ويثير حكم المحكمة أيضًا تساؤلات حول ما إذا كان سيؤثر على عمليات التحكيم الجارية الأخرى وإجراءات المشترين الأوروبيين. على الرغم من عدم وجود فكرة سابقة في التحكيم الدولي، فإن قرار المحكمة سيكون بطبيعة الحال بمثابة نقطة

مرجعية وقد يكون له تأثير على قضايا أخرى. ورغم أنه قد يكون من الطبيعي أن نتوقع من هيئات التحكيم المشابهة ضد غازبروم أن تتوصل إلى استنتاجات مماثلة ـ بما في ذلك ما يتصل بعدم الاعتراف بإعلان غازبروم عن القوة القاهرة، والأضرار، وحقوق إنهاء الخدمة ـ فإنه ليس من الواضح ما إذا كانت هذه هي الحال. نحن نفحص كل من هذه الأسباب الثلاثة، والتي قد تختلف عليها المحاكم الأخرى، أدناه.

1.5. القوة القاهرة

حتى بدون نشر قرار التحكيم، فإن مصير قضية «القوة القاهرة» التي رفعتها شركة غازبروم في حكم قضية بين «يونيبر-غازبروم» يبدو واضحًا: قرار المحكمة بمنح تعويضات (أو قريبة من) المبلغ الذي طلبته شركة «يونيبر» ولكامل فترة عدم التسليم منذ منتصف يونيو 2022، يبدو أنها وضعت جانبًا أي مفهوم للقوة القاهرة. وهذه نتيجة مفاجئة، بالنظر إلى أن نورد ستريم تعرض لأضرار مادية في عمل تخريبي وقع في 26 سبتمبر 2022، ومنذ ذلك الحين أصبح غير قادر من الناحية الفنية على نقل أي غاز. وعلى الرغم من عدم وجود سجل عام لأي إعلان عن حالة «القوة القاهرة» من جانب شركة غازبروم فيما يتعلق بهذه الانفجارات، فمن الصعب تصديق أن شركة غازبروم لم تثر هذه الحجة لتبرير الفشل في توصيل الغاز عبر ما حدث – وقد يفكر المرء في ذلك حالة «القوة القاهرة» – يصبح خط أنابيب غير صالح للتشغيل. ليس من الواضح كيف (إذا كان ذلك على الإطلاق) دافعت شركة غازبروم عن قضية القوة القاهرة، لكن قرار المحكمة بشأن الأضرار يشير إلى أن المحكمة لم تعتبر الانفجارات بمثابة أحداث قوة قاهرة من شأنها أن تعفي شركة غازبروم من المسؤولية عن عدم أداء التزامات التسليم الخاصة بها (وبالتالي توفير مليارات اليورو كتعويضات لشركة غازبروم).

ومن الجدير بالذكر هنا أن شركة غازبروم فازت بنقطة «القوة القاهرة» في تحكيمها مع «غاسوم»، حيث اعترفت المحكمة بأن مرسوم دفع غاز بالروبل كان حدث «القوة القاهرة». على الرغم من أن نتيجة التحكيم بين «غاسوم-غازبروم» ربما كان لها بعض التأثير على قضايا أخرى ذات خلفية وقائعية مماثلة (وتدور حول رفض المشتري قبول آلية دفع الغاز بالروبل)، فإنه لا يبدو أن النهج الذي اتبعته المحكمة بشأن «القوة القاهرة» في تقدم قضية «يونيبر-غازبروم» الكثير من التوجيه لقضايا أخرى (ربما باستثناء أن فشل غازبروم في إقامة دعوى «القوة القاهرة» يبدو أنه لعب دوراً في هذه القضية). وبالتالي، ليس من الواضح أن المحاكم الأخرى لن تعترف بالمثل بأن انفجارات «نورد ستريم» هي أحداث «القوة القاهرة».

2.5. الأضرار

من أجل الحكم على ما إذا كانت المحاكم الأخرى ستتبنى وجهات نظر مماثلة حول الأضرار مثل محكمة "يونيبر-غازبروم"، من المهم فهم منطق المحكمة في منح مثل هذا المبلغ الكبير من الأضرار – أكثر من 13 مليار يورو – طوال فترة عدم التسليم من منتصف يونيو 2022. تضمن هذا الرقم بوضوح الأضرار المتعلقة بعدم التسليم ليس فقط خلال حادثة توربينات بورتوفايا (يونيو-أغسطس 2022) ولكن أيضًا بعد انفجارات نورد ستريم في سبتمبر 2022. وهذا بدوره يؤكد أن المحكمة لم تعترف بأي من الحدثين كقوة قاهرة. يثير قرار المحكمة منح ما يزيد عن 13 مليار يورو التساؤل حول ما إذا كانت غازبروم قد بذلت أي محاولة لإدراج تخفيضات تكلفة استبدال الغاز (التي حققتها شركة «يونيبر» من خلال التحوط) في حساب الأضرار.

ويعزز الحجم الهائل للتعويضات (واحدة من أكبر التعويضات الممنوحة على الإطلاق في التحكيم الدولي) الافتراض بأن شركة غازبروم لم تكرس موارد قانونية وخبرات كبيرة للدفاع عن القضية التي رفعتها شركة «يونيبر».

وهذا بدوره يشير إلى أن استراتيجية شركة غازبروم قد تحولت - في مجموعة قضايا التحكيم التي تواجهها شركة غازبروم - في المحاكم الروسية وغيرها من إجراءات ما بعد التحكيم التي تستهدف قرارات التحكيم الدولية غير المواتية. وأياً كانت نتيجة هذه الإجراءات أمام المحاكم المحلية، فمن الواضح أن شركة غازبروم تراهن على ما يبدو وكأنه افتراض عام في السوق بأن احتمالات قدرة مشتري الغاز على تنفيذ أي قرارات تحكيم ضد شركة غازبروم تبدو قاتمة.

3.5. حقوق الانهاء

ويبدو أن قرار المحكمة في قضية «يونيبر-غازبروم» بمنح شركة «يونيبر» الحق في إنهاء عقودها طويلة الأجل قد استند إلى ما إذا كان:

- تحتوي عقود توريد الغاز طويلة الأجل (LTSCs) ذات الصلة على أساس تعاقدي للإنهاء (الخدمة)
- يمكن إنشاء حقوق الإنهاء بموجب القانون المعمول به.

وأيضا عما إذا كانت:

- طلبت شركة «يونيبر» من المحكمة إنهاء العقود طويلة الأجل ذات الصلة
- طلبت شركة «يونيبر» من هيئة التحكيم منحها حقوق الإنهاء بموجب العقود طويلة الأجل ذات الصلة، وبشكل منفصل، ما إذا كانت المحكمة قد وجدت أن إخفاق شركة «غازبروم إكسبورت» في التوريد على مدى فترة طويلة كان سببًا كافيًا لإنهاء العقد.

ليس هناك ما يشير إلى أن شركة «يونيبر» طلبت من المحكمة إنهاء العقود طويلة الأجل ذات الصلة. بل إن قرار المحكمة أظهر أن حقوق الإنهاء من الممكن أن تمنحها المحكمة ـ وهو الاحتمال المعروف من الناحية النظرية ولكنه لا يُرى كثيراً في الممارسة العملية.

وعلى هذا النحو، فإنه قد يخلق توقعًا معينًا من جانب هؤلاء المطالبين – وخاصة أولئك الذين لا تتضمن عقودهم على شروط/ بنود إنهاء – لتحقيق نتيجة مماثلة في قضاياهم. إن حقيقة أن نهج المحكمة بشأن حقوق الإنهاء قد تم تناوله بشكل صريح وإبلاغه للجمهور من خلال بيان «يونيبر» يضمن أن المحاكم الأخرى ستكون على علم / دراية به.

وفي الوقت نفسه، من غير المرجح أن تصدر أي محكمة أي حكم بشأن حقوق إنهاء العمل الخاصة بشركة «يونيبر» من تلقاء نفسها ما لم يطلب المدعي صراحةً ذلك، لأن القيام بذلك يمكن أن يُنظر إليه على أنه تجاوز لسلطة المحكمة (ويمكن أن يجعل قرار التحكيم عرضة للطعن على أساس بيتيتا جدا).

وفي الوقت نفسه، من غير المحتمل أن تصدر أي محكمة أي حكم بشأن حقوق الإنهاء الخاصة بشركة «يونيبر» من تلقاء نفسها ما لم يطلب المدعي ذلك صراحةً، لأن القيام بذلك يمكن أن يُنظر إليه على أنه تجاوز لسلطة هيئة التحكيم (ويمكن أن يجعل قرار التحكيم عرضة للطعن على أساس منح أكثر مما يطالب به مقدم الطلب).

وليس من المعروف ما إذا كان أي مشترٍ أوروبي آخر قد قدم أي طلبات تتعلق بحقوق إنهاء العقد في إجراءات التحكيم الخاصة به، ولكن من الممكن أن يكون البعض قد قام بذلك. ومع ذلك، فإن قبول هذه الطلبات لن يكون تلقائيا لأن كل محكمة ستلزم بإصدار حكم خاص بكل قضية بموجب العقد ذي الصلة (والقانون المعمول به). ويمكن أن تتوصل محاكم مختلفة إلى استنتاجات مختلفة، لا سيما وأن القضايا قيد النظر يمكن أن تكون مختلفة جوهرياً وتخضع لقوانين سارية مختلفة.

6. العواقب المترتبة على عمليات التحكيم والموردين الآخرين في الأسواق الأوروبية

وبغض النظر عما إذا كانت المحاكم الأخرى قد تصدر أحكامًا مماثلة في قضايا تحكيم أخرى جارية، فإن قرار محكمة «يونيبر-غازبروم» الذي أدى إلى إزالة 25.6 مليار متر مكعب من الغاز الروسي من محفظة إمدادات أوروبا – وأكثر من ثلث إجمالي التزامات البند «خذ أو ادفع» طويلة الأجل – هو بالتأكيد حكم تاريخي. ومن غير الواضح ما إذا كان ذلك سيكون «الضوء الأخضر» لإنهاء العقد و«إسدال الستار النهائي» على ما تبقى من عقود طويلة الأجل طويلة مع شركة «غازبروم إكسبورت» أم لا.

في حين أنه من المتوقع أن تستمر محاولات التنفيذ لسنوات، فإن تدابير التعويض في شكل حقوق الإنهاء التي منحتها هيئة التحكيم في قضية «يونيبر-غازبروم»، وربما محاكم أخرى، يترجم إلى آثار أكثر استعجالا - ولكن من المحتمل أيضًا أن تكون وخيمة من الناحية المالية - على غازبروم من حيث الخسارة في الدخل.

وإذا توصلت هيئات تحكيم أخرى إلى استنتاجات مماثلة لتلك التي توصلت إليها هيئة التحكيم في قضية «يونيبر-غازبروم» – مما يمكّن المشترين فعلياً من إنهاء عقودهم – وإذا قرر المشترون القيام بذلك، فإن مستقبل الغاز الروسي المنقول بخطوط الأنابيب في أوروبا سيكون بشكل كبير معرض للإغلاق – باستثناء تلك البلدان الأوروبية التي يتم خدمتها من خلال خطّ أنابيب «ترك ستريم» - TurkStream - (المجر وصربيا واليونان) وربما (ولكن أقل احتمالًا) تلك التي يتم خدمتها عبر أوكرانيا (اعتمادًا على ما إذا كان سيتم التوصل إلى اتفاق بشأن العبور عبر أوكرانيا بعد عام 2024).

وعلى الرغم من أنه ليس من المؤكد أن جميع المشترين الأوروبيين سيختارون ممارسة حقهم في إنهاء عقودهم طويلة الأجل مع غازبروم، حتى لو مُنحوا هذا الحق، فإن العديد منهم سيميلون إلى القيام بذلك، خاصةً إذا لم يكن هناك احتمال واقعي لتلقي أي غاز مادي في المستقبل القريب، أو إذا كانت سياسة الحكومة الوطنية أو سياسة الاتحاد الأوروبي تملي عليهم هذا الإجراء.

في نهاية المطاف، سيعني هذا نهاية الصادرات الكبيرة من الغاز الروسي إلى أوروبا لأن هذه العقود، التي كانت جزءًا من محفظة إمدادات الغاز الأوروبية حتى منتصف عام 2030، كان من الممكن إعادة إطلاق العلاقات إذا تحسنت العلاقات السياسية بين أوروبا وروسيا (أو غيرها من إمدادات الغاز والغاز الطبيعي المُسال إلى أوروبا لأي سبب من الأسباب أصبحت مشكلة). الإنهاء يزيل مثل هذا الاحتمال.

لا يمكن المبالغة في تقدير أهمية هذا الإجراء بالنسبة لموردي الغاز الآخرين في الاتحاد الأوروبي. لطالما ظلت العقود طويلة الأجل سارية المفعول - حتى مع تعليق الإمدادات - كان هناك دائمًا احتمال (مهما كان بعيدًا) أن نهاية الحرب في أوكرانيا، وخاصة إذا اقترنت بالتغيير السياسي في روسيا، يمكن أن تخلق الظروف لعودة كميات كبيرة من الغاز الروسي منخفض التكلفة إلى أوروبا بحلول نهاية العقد.

إن إنهاء عقود شركة «يونيبر» وإمكانية تطبيق تدابير مماثلة على عقود أخرى من شأنه أن يزيل/يلغي هذا الاحتمال البعيد، وبالتالي يمنح الموردين الآخرين – وخاصة موردي الغاز الطبيعي المُسال – مزيدا من الثقة في أن الواردات الأوروبية ستكون مطلوبة لفترة أطول من الزمن. العقوبات الأوروبية المفروضة على إمدادات الغاز الطبيعي المُسال الروسي وإعادة شحنه ستعزز هذه الثقة.